

# مراسلات تكشف تخابر التنظيم السري للنهضة مع إخوان مصر

## تدريبات لعناصر إسلامية على اختراق أجهزة الدولة التونسية



هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي تقاضي الغنوشي بتهمة تكوين جهاز سري

وأحيلت الشكاية ضد الغنوشي إلى المحكمة الابتدائية بتونس وتم سماع أحد محامي الأطراف الشاكية براشد الغنوشي كما تم سماع المشتكى به مصطفى خذر. واقترنت إجابة خذر على كونه "قد سبق وأن تم سماعه في نفس الموضوع، والمحجوزة، وجميع الوثائق، وصدر في شأنه حكم بالسجن لمدة ثمانية سنوات"، وهو حاليا نزيل السجن المدني بالمرناقية في انتظار استكمال عقوبته السجنية. وعلى إثر شكاية أخرى، استمع القضاء إلى عدد من المسؤولين بوزارة الداخلية التونسية وعدد من رجال الأمن المتهمين بإتلاف وثائق تخص ملف الجهاز السري لحركة النهضة.

الإجراءات المتخذة تبعا للشكايات التي باشرتتها بخصوص ما يسمى "الجهاز السري لحركة النهضة"، والمراحل الإجرائية المنجزة. وبينت الوكالة أن الجهاز القضائي المدني والقضاء العسكري في تونس تعهدا بثلاث شكايات تخص تشكيل تنظيم سري متورط في اغتيال بلعيد والبراهمي من بينها شكايات ضد زعيم النهضة راشد الغنوشي. وتلقى وكيل الجمهورية بالمحكمة العسكرية في تونس بتاريخ 22 أكتوبر 2018 شكاية من قبل حزب التيار الشعبي وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، وورثة المرحوم محمد البراهمي، ضد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي وعدد من المقربين منه من أجل شبهة تكوين جهاز سري.

خصما سياسيا للنهضة وليست هيئة تعمل على تتبع المواطنين في عمليات الاغتيال. واعتبر العريض أن الغاية من نشر الوثائق في هذه الفترة تتمثل في التشويش على النهضة في حملتها الانتخابية والدعائية للاستحقاق الانتخابي التشريعي وتدخل في إطار التشويه السياسي. وبخصوص ارتباط مصطفى خذر المسجون في قضية الجهاز السري بحركة النهضة، اكتفى العريض بالقول "إن هذا الموضوع لا يحتاج تعليقا كبيرا أكثر من توصيفه بكونه توظيفيا سياسيا لحادتي اغتيال". إلى ذلك، كشفت وكالة الجمهورية بالقبط القضائي لمكافحة الإرهاب التابع للمحكمة الابتدائية بتونس عن معطيات مفصلة وتواريخ مدققة تخص جملة

الحقائق المرآة العام في ظل تعطل سير القضية. وأعلنت هيئة الدفاع عن فتح ما أسمته ببحث تحقيقي شعبي لكشف حقيقة ملف الجهاز السري لحركة النهضة. وقالت عضو هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي، المحامية إيمان قرارة في تصريحات إعلامية إن الهيئة قدمت الوثائق للنيابة العسكرية منذ 22 أكتوبر من عام 2018. وأكدت سعي الهيئة إلى التسريع في إجراءات التحقيق بالمراسلات وذلك قبل أن يحصل زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي على الحصانة البرلمانية. في الأثناء قال القيادي بحركة النهضة، علي العريض، لـ"العرب" إن هيئة الدفاع عن المعارضين الراحلين شكري بلعيد ومحمد البراهمي أصبحت

تتواصل في تونس محاولات البحث في شأن ما يعرف بقضية الجهاز السري لحركة النهضة الإسلامية، حيث كشفت هيئة الدفاع عن المعارضين الراحلين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، اللذين تم اغتيالهما عام 2013 في فترة حكم "الترويكا" التي قادتها حركة النهضة في تونس، عن وثائق جديدة تتضمن معطيات تدبر حركة النهضة الإسلامية بتأسيس جهاز أمني مواز بالتنسيق مع تنظيم الإخوان المسلمين في مصر.

وقالت هيئة الدفاع إن المراسلات تضمنت معطيات كثيرة تخص تلقي مصطفى خذر مراسلات من بعض عناصر تنظيم الإخوان المصنف إرهابيا في مصر، تقدم له إرشادات بشأن طريقة بناء الجهاز السري وإدارته والإشراف عليه. وطبقا لما ورد في الوثائق، أشرفت قيادات تنظيم الإخوان في مصر على دورة تكوينية للعمل الاستخباراتي في تونس. وقالت لجنة المحامين "إن المراسلات بين رئيس التنظيم السري التابع للنهضة وقيادات تنظيم الإخوان في مصر كشفت عن وجود طلب من إخوان مصر لحركة النهضة التونسية بضرورة تشفير الاتصالات الصوتية بين العناصر الإخوانية واختراق أجهزة الاتصال الرسمية في تونس".

ووردت في ذات الوثائق المنشورة معطيات تخص تورط تنظيم الإخوان في إعداد البنية لاختراق خصومهم في تونس والعمل على تصفيتهم.

وتعلقت بعض المحادثات بين رئيس التنظيم السري للنهضة مصطفى خذر وأحد قيادي الإخوان في مصر، بضراب الأحزاب اليسارية التي تم وصفها بـ"اليسار الفكتوني" وتمت من خلالها الدعوة إلى قتل اليساريين أو إخافتهم، وفق منشورات لجنة المحامين. كما أظهرت ذات الوثائق وجود رسائل سرية من الجناح العسكري لإخوان مصر يوضح فيها طريقة الاختراق لجهاز الداخلية في تونس وإعداد المدربين، وذلك عام 2012.

وطلب إخوان مصر من المتعاونين معهم في تونس، حسب الوثائق التي عرضتها هيئة الدفاع، تحديد القوائم التي يجب استهدافها وتوفير المعدات اللازمة لاستهدافهم وتجهيز الدورات التدريبية لإعداد الشخصيات اللازمة. وعزت هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي سبب نشرها للوثائق المتعلقة بقضية جهاز الأمن الموازي في مواقع التواصل الاجتماعي إلى رغبتها في كشف



باسم حمدي صحافي تونسي

تونس - نشرت هيئة الدفاع عن شكري بلعيد ومحمد البراهمي أكثر من 40 وثيقة على صفحاتها بالفيسبوك تشير ضمنها إلى وجود محادثات سرية جرت عام 2012 بين رئيس التنظيم السري للنهضة مصطفى خذر وأحد قيادي تنظيم الإخوان المحظور في مصر.

وتتهم حركة النهضة، في قضية اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي اللذين قُتلوا عام 2013 في تونس، بتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية في حصول هذه الاغتيالات.

ونشرت الوثائق بعد دخول حوالي 100 محام في اعتصام مفتوح داخل مقر المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، احتجاجا على ما اعتبروه ماطلة من الجهاز القضائي في النظر في الاتهامات الموجهة إلى رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، وإلى بعض المقربين منه.

## الكشف عن رسائل سرية من الجناح العسكري لإخوان مصر يوضح فيها طريقة إعداد المدربين

وتكشف الوثائق، بحسب لجنة المحامين، عن وجود مراسلات بالبريد الإلكتروني بين من أسمته رئيس التنظيم السري لحركة النهضة مصطفى خذر وتنظيم إخوان مصر منذ سنة 2011. ويقع من يسمي رئيس التنظيم السري لحركة النهضة مصطفى خذر في السجن بعد أن قضت المحكمة الابتدائية بتونس بسجنه لمدة 8 سنوات بتهمة تكوين جهاز مواز يهدد أمن الدولة.

## الشباب ورقة حزب الأحرار لكسب الانتخابات بالمغرب

وأشار عزيز أخنوش إلى أن حزب "التجمع الوطني للأحرار" سيلتزم باختيار وزرائه من الكفاءات الشابة إذا نجح في احتلال مراتب متقدمة خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. وقال رئيس الحزب في جلسة اختتام الجامعة الصفوية للشباب الأحرار بأغادير جنوب المغرب، إن المبادرة ستنتقل بزيارة 100 مدينة صغيرة وموسطة في عدة مناطق من المغرب وخاصة التي تعاني بعض النقصانات للإنصاف إلى مواطنيها، والوقوف على الإكراهات المحلية التي تواجهها.



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - يُراهن حزب التجمع الوطني للأحرار في المملكة المغربية على استقطاب المزيد من الشباب استعدادا للاستحقاق الانتخابي التشريعي المقرر إجراؤه سنة 2021، وبأشرف في إطلاق أنشطة سياسية تستهدف الشباب المغربي وتشجعه على الانخراط في العمل الحزبي.

وقال الأمين العام للحزب، عزيز أخنوش، لـ"العرب" إن المرحلة الانتخابية القادمة تقتضي الاعتماد على الطاقات الشبابية في الصفوف الأمامية لاستغلال الكفاءات كما يجب في خدمة المغرب. ويرى أخنوش أن الحفاظ على تماسك الحزب ومستقبله السياسي يستوجب هياكل الحزب ومؤسساته دون الاعتماد على التسميات المبنية على المحسوبية.

ويؤيد حزب التجمع الوطني للأحرار، منح الشباب مسؤوليات في الحكومة إذا حقق نتائج هامة في الانتخابات المقبلة وضبط استراتيجيات سياسية تنبني على تبسيط الخطاب وقبول الاختلاف بهدف إنهاء مرحلة عزوف الشباب عن العمل السياسي وترغيب المواطنين في الانخراط في العمل الحكومي على أساس أن الاهتمام بالمسائل السياسية يغير الواقع. ويستعد الحزب لإطلاق مبادرة سياسية جديدة، تحت عنوان "100 يوم 100 مدينة"، ستكون ذات ثقل سياسي كبير وفق قيادات الحزب.

## حادثة احتراق الرضع بالجزائر تترك مخطط السلطة

وتم الاستماع في أول جلسة محاكمة جرت الإثنين، إلى المدير السابق لجهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين (توفيق)، ورئيسة حزب العمال اليساري لويزة حقن، في التهم الموجهة إليهما وإلى باقي المتهمين الآخرين، وتعلقت بالملابس التي أحيطت بالاجتماعات التي عقدت خلال شهري مارس وأفريل الماضيين، لمعالجة تطورات الأوضاع آنذاك.

وصرح المحامي فاروق قسنطيني، بأن "المحاكمة تجري في ظروف عادية، وأن إجماع المحامين على تأجيل الملف إلى توقيت آخر، قبول بالرفض من طرف قاضي الجلسة، وأن المتهمين وكلوا محامين معروفين على الساحة الوطنية". وذكر المدير السابق لجهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين القاضي قبول الرئيس السابق اليامين زروال، بقيادة مرحلة انتقالية في البلاد، في إطار المقترح الذي قدم له من طرف سعيد بوتفليقة، ونقله له شخصيا خلال اللقاء الذي جمعه به في بيته بالعاصمة في شهر أفريل الماضي، وفق ما نقله عنه المحامي خالد برغل.

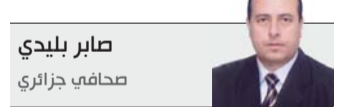
ويتربق الشارع الجزائري الكشف عن الأسرار الكثيرة التي يعلمها الجنرال محمد مدين (توفيق)، الذي قاد جهاز الاستخبارات لخمسة وعشرين سنة، وينتظر الإفصاح عن معطيات تخص تحول سعيد بوتفليقة، إلى حاكم فعلي للبلاد منذ عام 2013، إثر إصابة شقيقه الرئيس بوعكة صحية، وتجاهلت المسيرة الاحتجاجية التي انتظمت الإثنين في العاصمة وفي مختلف مدن ومحافظات البلاد، ما وصفه ناشطون بـ"المناورة"، وعبرت عن تمسكها بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي، وهي التغيير الشامل ورحيل كل رموز النظام.

في البلاد، إلى تقديم التعازي لعائلات الضحايا ، وتوجه كل من رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، ورئيس الغرفة الأولى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) سليمان شنين، ورئيس الوزراء نورالدين بدوي، ببرقيات تعازي ووعود بمعاينة المتسببين في حادثة الحرق. وقامت السلطة بإفصاح ممثلها إلى عين المكان، لاحتماء الوضع الاجتماعي المتمثل، واتخاذ عقوبات صارمة في حق مسؤولين محلبيين على القطاع، وعاملين آخرين في المستشفى، إلا أن أصوات الجزائريين ارتفعت بشدة للتذيد بالفساد المنتشر في القطاعات الحكومية، ودعت إلى معاقبة المسؤولين الكبار دون التضيعة بمسؤولين محلبيين ككبش فداء لتهدئة الوضع في البلاد. في الأثناء، تواصلت جلسات محاكمة مسؤولين بنظام الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة في أجواء يلفها التعظيم الإعلامي.

التاريخية لم تعد تمثل حدثا هاما بالنسبة للجزائريين مقارنة بقتل حادثة وفاة الرضع، مفسرا ذلك بكون السلطة فشلت في توظيف المحاكمة لطماننة الشارع وإقناعه بالذهاب للانتخابات الرئاسية.

ورغم أهمية القضية التي باشر القضاء العسكري النظر فيها ونقل الشخصيات المحاكمة فيها، لارتباطها بإدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الماضية من تاريخ البلاد ودورها في تسيير الشأن العام طيلة عقود كاملة، إلا أن الاحتقان الشعبي في الشارع الجزائري لم ينخفض ولم يتحقق الاستقرار الذي تسعى إلى تحقيقه السلطة الحالية بثنتي الوسائل لترميز الانتخابات الرئاسية واصطدمت كل محاولاتها باستمرار الاحتجاجات وعدم الاطمئنان لبرمجة المحاكمة في التوقيت الحالي.

ولاحتماء الوضع بمدينة وادي سوف الحدودية سارعت السلطات العليا



صابر بلدي صحافي جزائري

الجزائر - زادت حادثة احتراق ثمانية رضع في مستشفى جزائري بمدينة وادي سوف الحدودية من شدة الاحتقان الاجتماعي وتوتر الوضع في الجزائر، لاسيما وأن الواقعة أثار موجة من الغضب الشديد لدى الرأي العام، وقلقت من اهتمام الشارع الجزائري بجلسات المحاكمة الجارية في المحكمة العسكرية لرموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه أطوار أكبر المحاكمات التي عرفتها الجزائر منذ استقلالها في 1962، بالمحكمة العسكرية بالبلدية جنوبي العاصمة، امتدت مظاهر الغضب الاجتماعي الشديد في الجزائر إلى مدينة وادي سوف الحدودية، بعد احتراق الرضع في مستشفى حكومي. وتعيش المدينة الحدودية بأقصى شرق البلاد، على وقع غليان شعبي مهيد بالانفجار الاجتماعي، بسبب تردي الخدمات الصحية، ما تسبب في احتراق ثلاثة رضع واختناق خمسة آخرين، بعد نشوب حريق صباح الثلاثاء، في مصلحة الطفولة بالمستشفى الحكومي.

ويرى مراقبون للشأن الجزائري، أن السلطة التي كانت تراهن على توجيه الرأي العام الداخلي للمحاكمة، في خطوة لإنعاش المحتجين بالذهاب للانتخابات الرئاسية المقررة في ال12 من ديسمبر المقبل، تفاجأت الثلاثاء، بانتشار دعوى الغضب الاجتماعي في مدينة وادي سوف الحدودية، بعد احتراق الرضع.

واعتبر المحلل السياسي عبدالحق بن سعدي، في تدوينة نشرها على حسابه الخاص بموقع فيسبوك، أن المحاكمة



دعوات جزائرية لإبعاد كل رموز النظام السابق